الأمم المتحدة

A/AC.109/2021/15

الجمعية العامة

Distr.: General
15 February 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 4

ثانيا - الميزانية 6

ثالثا - الظروف الاقتصادية 7

ألف - لمحة عامة 7

باء - السياحة والبناء 7

جيم - الخدمات المالية 8

دال - الزراعة ومصائد الأسماك 9

هاء - الاتصالات والمرافق العامة 9

رابعا - الظروف الاجتماعية 10

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، تشمل مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة على الرابط التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.

220321 240221 21-02046 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة 10

باء – العمل والهجرة 10

جيم – التعليم 11

دال – الصحة العامة 12

هاء – الجريمة والسلامة العامة 13

واو – حقوق الإنسان 14

خامسا – البيئة 15

سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين 15

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 16

ألف – موقف حكومة الإقليم 16

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 16

ثامنا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 17

المرفق

خريطة جزر تركس وكايكوس 20

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم نايجل دايكين (منذ تموز/يوليه 2019)

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من 40 جزيرة وجزيرة شعابية منخفضة على بُعد 145 كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و 925 كيلومترا جنوب شرقي ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية. ست من هذه الجزر مأهولة بصفة دائمة وهي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة؛ وبروفيدنسياليس، وهي مركز الأعمال والسياحة وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

مساحة اليابسة: 948,2 كيلومترا مربعا

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 068 154 كيلومترا مربعا

عدد السكان: 542 44 نسمة (تقديرات عام 2020): حوالي ربعهم من المواطنين وثلاثة أرباع من المهاجرين الذين قدِموا من جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكندا والفلبين والمملكة المتحدة وهايتي والولايات المتحدة وبلدان أخرى

العمر المتوقع عند الولادة: 79,8 سنة (الرجال: 77,1 سنة؛ والنساء: 82,7 سنة (تقديرات عام 2016))

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: كوكبرن تاون

رئيسة حكومة الإقليم: شارلين كارترايت روبنسون (منذ كانون الأول/ديسمبر 2016)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحركة الديمقراطية الشعبية؛ والحزب الوطني التقدمي

الانتخابات: أُجرِيت أحدث انتخابات في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ الانتخابات المقبلة: 19 شباط/فبراير 2021

الهيئة التشريعية: مجلس النواب

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 803 17 دولارات (الحقيقي، تقديرات عام 2019)

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء

معدل البطالة: 7 في المائة (تقديرات عام 2019)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

لمحة تاريخية موجزة: كان أول من سكن هذه الجزر هم شعب تاينو الناطق باللغة الأراواكية. وفي عام 1799، ضمت بريطانيا هذه الجزر بوصفها جزءا من جزر البهاما ثم جزءا من جامايكا. وقد أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة في عام 1962، عندما استقلت جامايكا، ولكنها حافظت على روابط دستورية وثيقة بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما، في عام 1973، حلّ حاكمٌ محلَّ القائم بإدارة جزر تركس وكايكوس في السابق.

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 – ينص مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012 كخامس دستور للإقليم منذ 1962، على أن يكون هناك حاكم بصفته رئيس الحكومة، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معيَّنين ومن النائب العام، ومجلس وزراء، ووزراء يُعيَّنون من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين أو المعيَّنين. وأضاف مجموعة متنوعة من المبادرات والتدابير المتعلقة بالحوكمة الرشيدة الرامية إلى كفالة إدارة المالية العامة إدارةً سليمةً.

2 – وينص دستور عام 2011 أيضا على إنشاء الجهاز القضائي والخدمة العامة وعدد من المؤسسات التي تصون الحوكمة الرشيدة، ومنها، على وجه الخصوص، لجنة معنية بالنزاهة ولجنة معنية بحقوق الإنسان ومكتب لمراجع عام للحسابات ومدير لشؤون الادعاء العام. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تنظم أراضي التاج البريطاني والإدارة المالية العامة. وبموجب المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني، بناء على مشورة وموافقة المجلس الملكي الخاص للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بسلطة سنّ القوانين المتعلقة بحفظ السلام والنظام وإعمال الحوكمة الرشيدة في الإقليم.

3 – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتولى الحاكم، الذي يعيّنه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وتنظيم الخدمات المالية الدولية وبعض المسائل المتعلقة بالخدمة العامة.

4 – وتضم الهيئةُ التشريعية، أي مجلس النواب، رئيسَ المجلس و 15 عضوا منتخبا وأربعة أعضاء معيَّنين والنائب العام. ويُنتخَب عشرة أعضاء ليمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية، بينما يُنتخَب الأعضاء الخمسة الباقون بتصويت يجري على نطاق الإقليم بأكمله.

5 – وتتألف قوانين الإقليم أساسا من أنظمة تُسَنّ محليا، إلى جانب بعض القوانين التي تُسَنّ في المملكة المتحدة وتُطبَّق على الإقليم، والقانون العام الإنكليزي. ويتألف نظام المحاكم من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، مع حق اللجوء في نهاية المطاف إلى اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص. ويعيّن الحاكمُ قضاةَ الصلح وقضاة المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بناء على مشورة لجنة الخدمات القضائية.

6 – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الفترة الأخيرة اضطرابات سياسية في جزر تركس وكايكوس. فقد كانت الجزر تُدار على أساس نظام حكومي وزاري في إطار دستور عام 2006 الذي جرى التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخَبة والمملكة المتحدة، وذلك حتى 14 آب/أغسطس 2009، عندما أدخلت المملكة المتحدة حيز النفاذ تشريعا ينص على جملة أمور منها تعليق العمل مؤقتا بأجزاء من الدستور، مما أدى إلى عزل الحكومة وحلّ مجلس النواب. وكان الدافع لذلك الإجراء هو تزايد الأدلة، التي كشفت عنها لجنة تحقيق أُنشِئت في تموز/يوليه 2008، على وجود فساد منظم في حكومة الإقليم وسلطته التشريعية وفي صفوف الموظفين العموميين فيه (انظر أيضا الفرع رابعا – هاء أدناه).

7 – وخلال الفترة من آب/أغسطس 2009 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عمل الحاكم، الذي خُوِّلت إليه صلاحيات واسعة، في إطار ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس استشاري ومنتدى تشاوري. وكان أعضاؤهما من أهل الجزر الذين عيَّنهم الحاكم. وكان يُشار إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" أو "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

8 - وبالتزامن مع تعليق العمل في عام 2009 بأجزاء من دستور عام 2006، أدى التراجع الاقتصادي وتدابير التقشف التي كان لا بد من اتخاذها بُغية "موازنة الحسابات" وكفالة استمرار تقديم الخدمات العامة في الإقليم إلى تسريح موظفين في القطاع العام بشكل مؤقت. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أدى ذلك إلى حالة من الاستياء لدى بعض السكان الذين اعتبروا حالات التسريح نتيجة مباشرة لتدخل المملكة المتحدة.

9 - وانتهت فترة الإدارة المؤقتة، التي بدأت في آب/أغسطس 2009، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 عندما أُجرِيت انتخابات. وبلغت نسبة إقبال الناخبين 84 في المائة، وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُقيلت الحكومة السابقة في عام 2009، بثمانية مقاعد، بينما فاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وأدى زعيم الحزب الوطني التقدمي، روفوس إيوِينغ، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وبذلك عادت الحكومة المنتخَبة إلى الحكم في الإقليم.

10 - وفي شباط/فبراير 2013، لاحظت الجماعة الكاريبية بقلق بالغ أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب وأن استعادة الديمقراطية الحقيقية كانت لا تزال بعيدة المنال، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجرِيت في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أفضت إلى استعادة الحكومة التمثيلية في الإقليم. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى الإقليم في حزيران/يونيه 2013. وحسبما جاء في وسائل الإعلام، تضمَّن التقرير الداخلي للبعثة عددا من التوصيات، شملت إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي. وفي آذار/مارس 2014، تلقّى رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية معلومات مستكملة عن الحالة، وتعهدوا بمواصلة رصدها وأعربوا عن تأييدهم لاستعادة الديمقراطية بشكل كامل في الإقليم وفقا للشروط التي يحددها شعبه. وعلاوة على ذلك، قالوا إنهم لا يزالون يتطلعون إلى الحصول على ردٍّ من حكومة المملكة المتحدة على تقرير البعثة.

11 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، أنشأ مجلسُ النواب من جانبه لجنةً لاستعراض الدستور مؤلفة من ثمانية أعضاء، ضمت ممثلين عن حكومة الإقليم والمعارضة والجمهور وعُهِد إليها بمهمة استعراض دستور عام 2011 وعقد مشاورات مع الجمهور وتقديم توصيات إلى مجلس النواب بحلول 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بشأن إجراء تغييرات دستورية لمناقشتها والمصادقة عليها ثم إحالتها إلى وزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة.

12 - وقدمت لجنة استعراض الدستور، في تقريرها الذي رفعته إلى رئيس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مجموعة من التوصيات المتصلة بمعظم أجزاء دستور عام 2011، من بينها استعادة الحق التلقائي في المحاكمة أمام هيئة محلفين المكرَّس في دستور عام 2006، وإدراج شرط يقضي بأن يكون رئيس الوزراء من أهل جزر تركس وكايكوس، وإبطال الحكم القاضي بحرمان مَن يتولى رئاسة الوزراء لفترتين متعاقبتين من الترشح لذلك المنصب مرة أخرى، وحذف الإشارة إلى مكتب كبير الموظفين الماليين. وفيما يتعلق بإجراء استفتاء بشأن الاستقلال، ذكرت اللجنة أنه أمرٌ تقرره السلطات السياسية ولا يقع ضمن اختصاصها.

13 - وناقش مجلس النواب التقرير النهائي وأقرّه في كانون الثاني/يناير 2015، وأُحيلت توصيات اللجنة إلى حكومة المملكة المتحدة لكي تنظر فيها. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم تقبل حكومة المملكة المتحدة تلك التوصيات، عقب دراستها دراسة متأنية، بحجة أن الدستور الحالي يشكل وثيقة أساسية لكفالة استمرار جزر تركس وكايكوس في تطبيق المعايير المعترف بها دوليا في مجالات الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون والإدارة المالية السليمة. ومع ذلك، أُلغِيت وظيفة كبير الموظفين الماليين (انظر الفقرة 12) في آذار/مارس 2017.

14 - وفي الانتخابات العامة التي أُجرِيت في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، فازت الحركة الديمقراطية الشعبية بعشرة مقاعد من أصل 15 مقعدا منتخَبا في مجلس النواب، لتعود بذلك إلى موقع الأغلبية بعد انقطاع دام 13 عاما. وأصبحت زعيمة الحركة، شارلين كارترايت روبنسون، أول امرأة تشغل منصب رئيس وزراء الإقليم في 19 كانون الأول/ديسمبر 2016.

15 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، شاركت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس في جلسة تقديم الأدلة الشفوية في التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة"، الذي أجرته لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، أشارت خلالها إلى تعليق العمل بدستور الإقليم. وأشارت أيضا إلى ارتفاع تكاليف الفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة؛ ومشاركة الأقاليم في اختيار الحكام؛ وقانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال؛ وشواغل إزاء فقدان التمويل بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

16 - وفي خطاب بمناسبة أداء الحاكم اليمين الدستورية في تموز/يوليه 2019، ذكرت رئيسة وزراء جزر تركس وكايكوس أن الدستور الحالي لم يُصَغ من قِبَل الإقليم وأنه لم يكن سوى إهانة للحكومة المنتخَبة محليا. وأضافت أن هذا الدستور يمثل وثيقة تترك الحكم لشخصيات وأن الإقليم لا يمكنه تحمُّل حالة انعدام اليقين هذه. وسلطت الضوء على طموح شعب جزر تركس وكايكوس في العودة إلى دستور عام 2006 الذي يمثل، إلى جانب النُظُم المالية والرقابة الحالية، توازنا في شراكة الإقليم مع المملكة المتحدة، لأنه يوفر ضمانات للمملكة المتحدة، ويمنح في الوقت نفسه شعبَ جزر تركس وكايكوس كرامته.

17 - وأعلنت رئيسة الوزراء، في بيان عام أدلت به في كانون الأول/ديسمبر 2019، أن تقريرا للجنة استعراض الدستور يتضمن مقترحات متعلقة بإدخال تغييرات على الدستور قد عُرِض على مجلس النواب. وأوضحت أنها تعتزم تقديم المقترحات إلى حكومة المملكة المتحدة بمجرد مناقشة التقرير في المجلس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فقد تم إطلاع المملكة المتحدة على هذه المقترحات في شباط/فبراير 2020، وردت حكومتها في آب/أغسطس 2020، وطلبت مزيدا من التوضيحات بشأن بعض التغييرات المقترحة.

18 - وفي 9 كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت رئيسة الوزراء موعد إجراء الانتخابات العامة، وهو 19 شباط/فبراير 2021.

ثانيا - الميزانية

19 - وفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، تبين النتائج الأولية أن حكومة جزر تركس وكايكوس تمتعت خلال السنة المالية 2020/2019 بأداء إرادات قوي. إذ تجاوز مجموع الإيرادات البالغ 314,1 مليون دولار الميزانية بمبلغ 7,9 ملايين دولار. وتم تحقيق فائض تشغيلي قدره 74,8 مليون دولار.

20 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وفيما يتعلق بميزانية 2021/2020، كانت الإيرادات المستهدفة المعتمدة هي 266,4 مليون دولار. وقد نُقحت التوقعات الأولية وعُدِّلت الإيرادات المستهدفة لتصبح 173,9 مليون دولار. ونجم انخفاض الإيرادات عن استمرار الجائحة العالمية الحالية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي دمرت قطاع السياحة. وتمت الموافقة على هدف النفقات المتكررة بمبلغ 294,4 مليون دولار؛ ويبلغ هدف نفقات التجهيز 35,6 مليون دولار؛ وهدف النفقات غير المتكررة هو 6,9 ملايين دولار. ونتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية، تم تنقيح هدف النفقات المتكررة ليصبح 266,4 مليون دولار،

أما هدف النفقات غير المتكررة فأصبح 6,8 ملايين دولار. ويظل هدف نفقات التجهيز في حدود 35,6 مليون دولار. ويتوقع حدوث عجز تشغيلي قدره 134,5 مليون دولار في السنة المالية. وسيمول العجز من خلال الاحتياطيات النقدية وتمويل القروض.

21 - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على إيرادات الشركات أو على دخل الأفراد، أو ضرائب على الأرباح الرأسمالية أو ضرائب على التركات. وتدفع الشركات الأجنبية رسوما للترخيص لها بالعمل في الإقليم.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

22 - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية. وقُدِّر الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2019 من حيث الأسعار الجارية بمبلغ 1,2 بليون دولار، بعد أن كان 942,1 مليون دولار في عام 2015. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن النمو الحقيقي المقدَّر للاقتصاد في عام 2019 بلغ نسبة 5,3 في المائة، بعد نمو بنسبة 5,6 في المائة في عام 2018. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا كبيرا في عام 2020 نتيجة لحدوث الجائحة العالمية. ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير مباشر على قطاع السياحة، الذي ظل المحرك الرئيسي للنمو على مر السنين. وقد انتعش هذا القطاع من آثار الإعصارَين إيرما وماريا في عام 2017، وتشير تقديرات حكومة الإقليم إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع إلى حوالي 764,7 مليون دولار في عام 2019، مما يمثل زيادة بنسبة 5,3 في المائة تقريبا، مقارنة بحوالي 726,2 مليون دولار في عام 2018.

23 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لئن لم يكن النمو الاقتصادي في جزر تركس وكايكوس كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية، فإنه كان مستقرا وإيجابيا، باستثناء آثار الإعصارين في عام 2017 وجائحة كوفيد-19 في عام 2020، مما مهد الطريق لتحسين الأداء في السنوات المقبلة. وتجدر الإشارة إلى قابلية جزر تركس وكايكوس للتأثر بالأعاصير خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، حيث إن ذلك يمكن أن يضعف الأنشطة الاقتصادية نتيجة الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية، وإغلاق الفنادق، وإلغاء الرحلات الجوية، وغيرها من الاضطرابات الاقتصادية. وتسلّم جزر تركس وكايكوس بأهمية توخي الحصافة المالية باعتبارها جانبا هاما من جوانب نموها في المستقبل وتوقعاتها الإنمائية. ولذلك، تسعى الحكومة إلى ضمان أن تكمل إدارة الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل (الخطط الثلاثية السنوات) واستراتيجيتها الإنمائية المتوسطة الأجل عن قصد مبادراتها في مجال السياسات الإنمائية الطويلة الأجل ("رؤية عام 2040").

باء - السياحة والبناء

24 - على الرغم من التحديات المواجَهة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 المستمرة، لا تزال السياحة تشكل القطاع الرئيسي في الإقليم، حيث مثلت حوالي 39 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام 2019. وتساهم السياحة أيضا بأكثر من 25 في المائة من الإيرادات المتكررة السنوية التي تجنيها الحكومة. ويضطلع كل من المستثمرين والزوار الأجانب بأدوار هامة، وخاصة القادمون من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ووفقا للإحصاءات الرسمية، بلغ عدد الوافدين على متن السفن السياحية

376 033 1 زائرا في عام 2019، وهو ما يمثل أكثر من ثلثي مجموع الزوار. وارتفع عدد الوافدين على متن السفن السياحية في عام 2019 بحوالي 635 11 زائرا، مقارنة بعام 2018. ولا تزال الغالبية العظمى من السياح الذين يتوقفون في الإقليم أثناء السفر يقيمون في منتجعات جزيرة بروفيدنسياليس. وتشير البيانات الأولية إلى أن مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي زادت بنسبة 5,4 في المائة في عام 2019، ولكن من المتوقع أن تنخفض بشكل كبير في عام 2020، حيث لا يزال القطاع يتأثر بالتدابير التقييدية التي طُبقت في جميع أنحاء العالم نتيجة لجائحة كوفيد-19.

25 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، سيؤدي التوقف المفاجئ لقطاع السياحة الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض كبير للنشاط الاقتصادي العام في عام 2020. ونظرا لتعقيد الاستهلاك السياحي، سيكون له أثر اقتصادي واسع النطاق في قطاعات الإنتاج الأخرى. وأدى الجمع بين سياسات مثل الإغلاق الشامل والتباعد الاجتماعي والحجر الصحي إلى تباطؤ أو حتى توقف كامل في أنشطة الإنتاج والاستهلاك لفترة زمنية غير مؤكدة.

26 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، نمت أنشطة البناء بشكل ملحوظ في عام 2018، ومن المتوقع أن يزداد نموها في عامي 2020 و 2021 نتيجة زيادة كبيرة في استثمارات الحكومة والقطاع الخاص. ومن المرجح أيضا أن يكون النمو إيجابيا في الأعوام المقبلة.

جيم - الخدمات المالية

27 - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات، والأعمال المصرفية وأنشطة التأمين، مصادر للإيرادات الخارجية لجزر تركس وكايكوس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُجنى قسط كبير من عائدات قطاع الخدمات المالية في الإقليم من مَنح تراخيص لشركات إعادة التأمين الفرعية الصغيرة التي تعمل أساسا في الولايات المتحدة. ويُعهَد بمنح التراخيص لقطاع الخدمات المالية الدولية والإشراف عليه وتطويره إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضا خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم.

28 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومة الإقليم البحث عن شركاء لتبرم معهم اتفاقات تتعلق بتبادل المعلومات الضريبية. فقد وقَّع الإقليم الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية، وذلك بناء على المادة 6 من اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية في برلين في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2014. ووقَّع الإقليم أيضا ترتيبات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

29 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت جزر تركس وكايكوس ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن مبادلات المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ستُتاح لسلطات إنفاذ القانون بموجب هذا الترتيب، الذي دخل حيز النفاذ في 1 شباط/فبراير 2018، إمكانية الاطلاع بصورة آنية على المعلومات ذات الصلة بالملكية النفعية المتعلقة بالشركات والكيانات القانونية المسجلة في نطاق الولاية القضائية لكل من تلك السلطات.

30 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها

من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعِدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. ومنذ ذلك الحين، مُدِّد هذا الموعد النهائي حتى عام 2023. وأصدرت حكومة الإقليم بيانا في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019 أعلنت فيه أنها ستستحدث هذه السجلات. وفي 15 تموز/يوليه 2020، رحبت حكومة المملكة المتحدة بالبيانات التي أدلت بها ثمانية أقاليم فيما وراء البحار، بما فيها جزر تركس وكايكوس، والتي التزمت فيها هذه الأقاليم بمزيد من الشفافية في الخدمات المالية بإعلانها أنها ستنشئ سجلات خاصة بالملكية الفعلية للشركات يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

31 - لا تزال الزراعة ومصائد الأسماك تسهم بأقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. والإنتاج الزراعي محدود بسبب نقص المياه العذبة، وهو يتكون أساسا من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الحجم المتوسط أو الكبير للمحاصيل أو الماشية. ويُعدُّ صيد الأسماك القطاع الأولي الرئيسي في الإقليم.

هاء - الاتصالات والمرافق العامة

32 - إن مرافق الاتصالات والنقل في الإقليم جيدة نسبيا. فشبكة الطرق تغطي نحو 370 كيلومترا، منها 170 كيلومترا من الطرق المعبَّدة في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وفي جزر كايكوس. وأضرّ إعصارا إيرما وماريا بالاتصالات في جميع أنحاء الإقليم. وفي الجزر الواقعة خارج بروفيدنسياليس، الاتصالات سيئة الجودة بسبب عدم كفاية قدرة النطاق العريض في غياب الربط بالألياف البصرية.

33 - ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لحقت أضرار شديدة بشبكة الطاقة خلال الإعصارَين، إذ تضرر ما يصل إلى 90 في المائة من البنى التحتية ذات الصلة في جزر مثل جزيرة ترك الكبرى. وعلى الرغم من أن توليد الطاقة لم يتأثر، فقد أسفرت الأضرار التي لحقت بـ 485 1 عمودا و 500 محول كهربائي عن حالات انقطاع للكهرباء على الصعيد الوطني دامت أكثر من ستة أسابيع. وأثَّر النقص في إمدادات الكهرباء على المرافق الصحية وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وجهود الإنعاش. وقد أُعيدت الخدمات الكهربائية بالكامل في جميع أنحاء الجزر، مع إدخال تحسينات كبيرة على شبكة الكهرباء.

34 - وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، يقع المطار الرئيسي منها في جزيرة بروفيدنسياليس، في حين يقع مطاران صغيران في جزيرتي ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية. وتُنظَّم رحلات إلى أنتيغوا وبربودا، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، وكوبا، والمملكة المتحدة، وهايتي، والولايات المتحدة (بما في ذلك بورتوريكو)، وإن لم تكن جميعها مباشرة.

35 - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في جزيرة بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري ومرفأ للسفن السياحية. ويوجد في جزيرة كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

36 - وتوفر شركتان للاتصالات خدمات الاتصالات الهاتفية الوطنية والدولية في الإقليم. وتوجد في الإقليم ثلاث محطات تلفزيونية. وتتعهد الصحيفتان الأسبوعيتان الرئيسيتان مواقع شبكية أيضا.

37 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تقدِّم خدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في الإقليم (باستثناء جزيرتين شعابيتين منخفضتين وجزيرة واحدة) جهة تقديم خدمات محتكرةٍ متكاملة رأسيا. وتُنتِج الطاقةَ الكهربائية كلها باستثناء 0,5 في المائة مولدات كهربائية تعمل بالديزل. وأشارت دراسات عديدة إلى أنه نظراً للتكلفة المفرطة لتوليد الكهرباء، فإن الموارد المتجددة، بما في ذلك المصادر الخالية من الكربون مثل أشعة الشمس، والرياح، والأمطار، والمد والجزر، والأمواج، وحرارة باطن الأرض، لن تكون مجدية اقتصادياً فحسب، بل ستوفر أيضاً بديلاً أقل تكلفة للأفراد. ويجري الاضطلاع بإصلاح تنظيمي لتمكين استخدام الطاقة المستدامة على النحو الموصى به في مشروع سياسة الطاقة في جزر تركس وكايكوس، كما يجري إدخال تعديلات على الأمر التشريعي المتعلق بالكهرباء لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة. ويجري وضع استراتيجية وطنية للتحول في مجال الطاقة على نحو يضمن المرونة، مع التركيز على بناء القدرة على التكيف، وتوليد الطاقة الأقل كلفة، وموثوقية الإمدادات، والاستدامة البيئية. ويجري أيضا وضع تشريعات في مجال التخطيط المتكامل للموارد من أجل تقديم الدعم التشريعي اللازم لعملية التخطيط المتكامل للموارد من أجل كفالة النظر في إدراج جميع موارد الطاقة المجدية في حافظة الطاقة، فضلا عن التقيد بأفضل المعايير والممارسات في هذا القطاع.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

38 - وفقا لما جاء في تقرير إحصاءات الأحوال المدنية لعام 2019 الصادر عن حكومة الإقليم، كان العدد الإجمالي للسكان المقدر بـ 542 44 نسمة في عام 2020 يشمل 745 22 رجلا (51 في المائة) و 798 21 امرأة (49 في المائة). وكان 76 في المائة من مجموع السكان في سن العشرين وما فوق. وفي عام 2012، كان رعايا هايتي أكبر مجموعة من الأجانب، إذ كانوا يمثلون ما نسبته 34,7 في المائة من السكان، يليهم رعايا الجمهورية الدومينيكية بنسبة 4,9 في المائة. ووفقا لتقرير أصدرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع إدارة الإحصاءات التابعة لحكومة الإقليم، فإن جزر تركس وكايكوس لديها واحد من أسرع التجمعات السكانية نموا في منطقة البحر الكاريبي، ويمكن أن يصل تعداده إلى أكثر من 000 55 شخص بحلول عام 2027. ووفقا لهذا التقرير، يشكل مواطنو جزر تركس وكايكوس، الذين كان يُطلَق عليهم سابقا اسم "المنتمين"، نسبة متناقصة من السكان. فبعد أن كانوا يمثلون نسبة 69 في المائة من مجموع السكان في عام 1990، انخفضت أعدادهم إلى 37 في المائة في عام 2012، وإذا ما استمرت الاتجاهات الحالية، فقد يمثلوا أقل من ربع السكان بحلول عام 2027.

39 - ويشكل مجلسُ التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة نظامية تابعة لحكومة الإقليم، الجهةَ الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 65 سنة والذين يعملون بأجر داخل الإقليم.

باء - العمل والهجرة

40 - لا يزال القطاع العام يمثل أحد أرباب العمل الرئيسيين في الإقليم. وتشمل قطاعات التوظيف الرئيسية الأخرى السياحة والبناء والخدمات المالية الدولية وخدمات الأعمال التجارية الدولية. ووفقا لتقرير الدراسة الاستقصائية للتجارة والقوة العاملة لعام 2017 في جزر تركس وكايكوس، بلغ عدد الأشخاص في القوة العاملة 418 25 شخصا، كان 6 في المائة منهم مسجَّلين كعاطلين عن العمل.

41 - ووفقا للمراجعة الوطنية للمهارات لعام 2017، يُعَدّ قطاع الفنادق والخدمات أكبر أرباب العمل في الإقليم. ويشكل أهل جزر تركس وكايكوس نسبة 76 في المائة من الأشخاص العاملين في قطاع الخدمات المالية، وهو أكبر أرباب العمل لأهل جزر تركس وكايكوس حسب النسبة المئوية في الإقليم. وكشفت المراجعة الوطنية للمهارات كذلك أن أهل جزر تركس وكايكوس يمثلون 9 في المائة من الموظفين في الإدارة العليا.

42 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام 2012، نظاما شفافا ومبسطا للحصول على جنسية إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار. وفي عام 2015، سُنّ الأمر التشريعي الجديد المتعلق بصفة أهل جزر تركس وكايكوس الذي يحدد شروط الحصول على صفة أهل الجزر باعتبارها حقا أو صفة يمكن منحها، تمشيا مع مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس الصادر في عام 2011. ووفقا لوزارة الهجرة والمواطنة والعمل وخدمات العمالة في حكومة الإقليم، تمثل صفة أهل جزر تركس وكايكوس أعلى صفة هجرة تُعطى للأشخاص الذين اكتسبوها أو مُنِحت لهم بناءً على طلب للحصول عليها بموجب قوانين جزر تركس وكايكوس. وعلى هذا النحو، فإن أهل جزر تركس وكايكوس وحدهم يمكنهم القيام بما يلي: التصويت في الانتخابات؛ والتقدم بطلبات للحصول على أراضي التاج السكنية وأن يُنظَر في طلباتهم؛ والتقدم بطلبات للحصول على مِنحة دراسية من حكومة الإقليم وأن يُنظَر في طلباتهم؛ والتقدم بطلبات للحصول على ترخيص مزاولة الأعمال للعمل ضمن فئة تراخيص الأعمال المقيَّدة وأن يُنظَر في طلباتهم. وإضافة إلى ذلك، يتضمن أمر تشريعي بشأن الهجرة، أقرّه مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2015، أحكاما تتعلق باللجوء. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن ذلك يدل على تمسك الإقليم بالالتزام المترتب عليه بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. وقد دخل حيزَ النفاذ عملُ لجنة مسؤولة عن تجهيز طلبات الحصول على صفة أهل الجزر في 1 كانون الثاني/يناير 2020، وكان من المتوقع أن تبدأ اللجنة باستعراض الطلبات المقدمة في عامي 2016 و 2017.

43 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال أمن الحدود مصدرا رئيسيا للقلق. وقد جرى تحديث محطة الرادار الساحلية. وتنظر الدولة القائمة بالإدارة في إقامة تعاون دبلوماسي مع بلدان المنشأ التي يفِد منها اللاجئون غير القانونيين كمبادرة ضرورية للتخفيف من الأنشطة غير القانونية. وقد أثبتت علاقات العمل مع فرع الشرطة البحري وغيرها من وكالات الاستجابة أنها أداة مهمة في جهود اعتراض الأشخاص الساعين إلى عبور الحدود عن طريق البحر والتحقق من هويتهم. وأُطلقت استراتيجية للأمن القومي في كانون الثاني/يناير 2020.

جيم - التعليم

44 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أعوام و 16 عاما. وتوجد في الإقليم 47 مدرسة تشمل مراحل التعليم قبل المدرسي حتى التعليم الجامعي. ومن بين تلك المدارس، تتولى حكومةُ الإقليم إدارةَ عشر مدارس ابتدائية وأربع مدارس ثانوية. ورغم أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس العامة، فإن نحو 80 في المائة من التلاميذ مسجلون في المدارس العامة. وتوجد أيضا مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويُقدَّر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار من أهل الجزر بنسبة 98 في المائة، في حين أن هذا المعدل أدنى بكثير في أوساط المهاجرين.

45 - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية متوسطة هي الكلية المتوسطة لجزر تركس وكايكوس ولها فرعان في جزيرتي ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وهي تتيح الدراسة لمدة سنتين أو أربع سنوات.

46 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات رسوم التعليم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا طوال فترة السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من مسار دراستهم. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الحصول على التمويل الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للالتحاق بالتعليم العالي أو المهني.

47 - وتتضمن خطة قطاع التعليم للفترة 2018-2022 ثمانية متطلبات استراتيجية وأربع مسائل شاملة فيما يتعلق بالتعليم في الإقليم، وهي تحدد النتائج المتوقعة والاستراتيجيات الرئيسية اللازمة لتحقيقها.

دال - الصحة العامة

48 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، طرأ تحسن على المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس في السنوات الأخيرة بعد افتتاح مستشفيَيْن في جزيرتي بروفيدنسياليس وترك الكبرى. وتُحال الحالات الخطيرة إلى الخارج، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي إلى جامايكا أو جزر البهاما أو الجمهورية الدومينيكية، وأحيانا إلى الولايات المتحدة. وإذا لم تكن الخدمات المطلوبة متاحة على الصعيد الإقليمي، تُحال الحالات الخطيرة إلى مرافق تقع خارج منطقة البحر الكاريبي. وتتولى إدارةُ الرعاية الصحية الأولية تشغيلَ مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع الجزر.

49 - ووفقا لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تتضمن الخطة المتعلقة بقطاع الصحة المعنونة "رؤية عام 2020" استراتيجية لتجديد الرعاية الصحية الأولية تهدف إلى التقليص من استخدام خدمات المستشفيات الباهظة التكلفة، وإلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية.

50 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شرعت وزارة الصحة في تنفيذ مبادرة "إدماج الصحة في كل السياسات"، بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، من أجل توعية الوزراء ورؤساء الإدارات من مختلف القطاعات الحكومية بأهمية اعتماد نهج إدماج الصحة في كل السياسات. ويحسن هذا النهج إزاء الحقوق والالتزامات المتعلقة بالصحة مساءلة واضعي السياسات فيما يتعلق بأثر رسم السياسات على جميع المستويات على الصحة. ويشمل تركيزا على عواقب السياسات العامة على النظم الصحية، والعوامل المحددة للصحة، والرفاه. كما يسهم في التنمية المستدامة. ويقوم هذا النهج على الاعتراف بأن أكبر التحديات الصحية، مثل الأمراض غير المعدية، وأوجه عدم المساواة وعدم الإنصاف في مجال الصحة، وتغير المناخ، وتكاليف الرعاية الصحية المتزايدة، تشكل تحديات بالغة التعقيد، وكثيرا ما تكون مترابطة من خلال المحددات الاجتماعية للصحة. ويوفر هذا الإطار لجزر تركس وكايكوس وسيلة عملية لتعزيز اتباع نهج متسق، ولا سيما على الصعيد الوطني. ووُضع مشروع خطة استراتيجية لتنفيذ المبادرة.

51 - وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أغلقت جزر تركس وكايكوس حدودها أمام جميع الرحلات غير الضرورية في 24 آذار/مارس 2020، وأعادت فتح حدودها أمام الرحلات الإقليمية والدولية في 22 تموز/يوليه.

52 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، نفذت حكومة الإقليم عددا من تدابير المراقبة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وشملت هذه التدابير تعديلات على الأمر التشريعي المتعلق بالصحة العامة والبيئية وإصدار الإشعار بشأن الصحة العامة والبيئية لجزر تركس وكايكوس (الأمراض المعدية والواجب الإبلاغ عنها) لعام

2020، والأنظمة بشـــأن الصـــحة العامة والبيئية لجزر تركس وكايكوس (تدابير المراقبة) (كوفيد-19) لعام 2020. وقامت وزارة الصـحة بوضـع وتنفيذ خطة وطنية للطوارئ والاسـتجابة فيما يتعلق بكوفيد-19 في إطار جهودها لإدارة واحتواء انتشـار الفيروس. ويجب على الأشـخاص الذين يرغبون في السـفر إلى الإقليم الخضـوع لاختبار تفاعل البوليمراز التســلســلي قبل الوصـــول. ووُضـــعت إجراءات تشـــغيل موحدة ومبادئ توجيهية وبروتوكولات مختلفة متعلقة بكوفيد-19 من أجل القطاعين العام والخاص. وتم تعزيز قدرات وإمكانات المختبر الوطني للصـــحة العامة في مجال الفحص تعزيزا كبيرا بدعم من المملكة المتحدة. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية دور مختبر الصحة العامة في حالات تفشي الأمراض، حيث تكون هذه المرافق جزءاً لا يتجزأ من التحديد السريع لعوامل الأمراض حتى يتسنى للأفراد المصـابين تلقي العلاج الفوري. وتم أيضـا اسـتثمار كبير في زيادة عدد الموظفين في جميع جوانب قطاع الصـحة، فضـلا عن زيادة قدرة المسـتشـفيات تحسبا لأي طفرات محتملة في الحالات.

53 - وبدأت حكومة جزر تركس وكايكوس تطعيم الســـكان المحليين ضـــد كوفيد-19 في 11 كانون الثاني/يناير 2021. ووصلت إلى الإقليم، في 7 كانون الثاني/يناير 2021، الدفعة الأولى من اللقاحات التي تبلغ 750 9 جرعة، وهي تكفي لتطعيم 875 4 شخصا (قرابة 11 في المائة من السكان).

54 - وما فتئت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طوال جائحة كوفيد-19. وشـــمل الدعم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، والمســـتهلكات المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية، وتوفير الخبرة في مجال الصـحة العامة. وبالإضـافة إلى ذلك، التزمت حكومة المملكة المتحدة بتزويد أقاليم ما وراء البحار بحصـة من لقاحات كوفيد-19 التي تشـتريها. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يتماشـى دعمها مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

55 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال معدل الجريمة في جزر تركس وكايكوس منخفضـــا مقارنة بدول أخرى في منطقة البحر الكاريبي. ومع أن معظم الجرائم تتمثل أسـاسـا في السـرقة والسـطو، ثمة أيضـا بعض الجرائم العنيفة من قبيل جرائم السطو المسلح والقتل. ولا يزال التصـدي لحيازة الأسـلحة النارية غير المشـروعة هدفا رئيســيا ذا أولوية. وخلال الأعوام الثلاثة من عام 2016 إلى عام 2019، تراجعت معدلات الجريمة بنحو 30 في المائة. ومع ذلك، ظلت الجرائم الخطيرة عند مستوى ثابت على مدى السنوات الخمس الماضـية، حيث تضـاعفت جرائم القتل المتعلقة بالأسـلحة النارية تقريباً وبلغت رقماً قياسـياً في عام 2020. وتلقّت دائرة الشـرطة تدريبا مكثفا فيما يتعلق بحماية الأطفال، وافتُتح مرفق مخصـــص لذلك في 10 كانون الأول/ديســمبر 2018. ويعمل في هذا المركز أفراد من الشـرطة وعاملون في الحقل الاجتماعي ومقدمو الخدمات الصـحية، وتُسـتخدَم فيه أحدث المعدات المتاحة. ووفقا لمنظمة الصـحة للبلدان الأمريكية، سـنَّت جزر تركس وكايكوس تشـريعات تُجرِّم الاتجار بالبشـــر وتعكس أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشـــخاص، وبخاصـــة النســـاء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويوفر الأمر التشـــريعي المتعلق بالعنف العائلي لعام 2014 قدرا أكبر من الحماية لضحايا العنف العائلي.

56 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تتعاون قوات الشـــرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس مع القطاع الخاص، ووقَّعت مذكرة اتفاق رســمية مع إدارة شــرطة ميامي بيتش، وتعمل بشــكل وثيق في إطار عملية جزر البهاما وجزر تركس وكايكوس مع قوات الشرطة الملكية لجزر البهاما، وكذلك مع حرس السواحل وإدارة

مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. ويقدم جميع هؤلاء الشـــركاء الخدمات والتمويل لمكافحة الجريمة بصـورة مشـتركة في جزر تركس وكايكوس، إذ يوفرون أصـولا إضـافية إلى جانب تلك التي تمولها الحكومة والمملكة المتحدة.

57 - وفي عامي 2020 و 2021، وفي إطار العمل الذي يقوده مكتب مستشار إنفاذ القانون الممول من المملكة المتحدة، تم نشر ضباط متخصصين في مجال التكتيكات والتحقيق في الجرائم والإدارة لتقديم الدعم وبناء القدرات وقامت قوة الشـرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس بتوظيف ضـباط إضـافيين. ومن المتوقع نشر مستشار قضائي ممولة وظيفته من المملكة المتحدة في عام 2021 لدعم تنفيذ استراتيجية للعدالة.

58 - وفي عام 2020، كانت السفينتان HMS *Medway* و RFA *Argus* راسيتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شـمال المحيط الأطلسـي، مما يكفل الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار العام لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصـير وغيرها من الكوارث، وتقديم المسـاعدة الإنسـانية، والإغاثة في حالات الكوارث، وتوفير الدعم للاتصـالات في حال حدوث أزمات في المنطقة. وأشـارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث في المستقبل.

59 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أسـفر تحقيق جنائي واسـع النطاق أجراه الفريق الخاص للتحقيق والمقاضـاة، الذي عُيِّن خلال فترة الإدارة المؤقتة، عن محاكمة تسـعة أفراد من الحكومة السـابقة. وقد بدأت المحاكمة في كانون الثاني/يناير 2016، وكان من المتوقع أن تدوم بين 12 و 18 شـهرا. بيد أنه نظرا لعدد من حالات التأخير، بما ذلك تلك الحالات التي تسبب فيها تغيير المحامين ومرض أفراد من الهيئة القضـائية، وإعصارَا إيرما وماريا، وكوفيد-19، لا تزال المحاكمة مستمرة. وقد اختتم الادعاء مرافعته في 20 أيلول/سبتمبر 2018. وفي وقت إعداد ورقة العمل هذه، كان الدفاع في صدد تقديم مرافعته في هذه المحاكمة.

60 - وتتولى الدولة القائمة بالإدارة إنشـاء قوة عسـكرية للإقليم لحالات الطوارئ، وهي كتيبة جزر تركس وكايكوس. وكما هو متوخى حاليا، سـيجري تدريب القوة الاحتياطية على المهارات الأسـاسـية في الهندسـة والاتصالات لدعم الوحدات البحرية في الإقليم وستكون في حالة تأهب في أوقات الكوارث الطبيعية. ويخضع الموظفون الدائمون للتدريب في أكاديمية ساندهيرست العسكرية، وتخرج الفوج الأول في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومن المتوقع إنشاء الكتيبة في عام 2021.

واو - حقوق الإنسان

61 - بالإضـافة إلى اتفاقية حماية حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية، وُسِّـع نطاق تطبيق الصـكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس. ووُسِّع أيضا نطاق الحق في تقديم الالتماسات الفردية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل سكان الإقليم.

62 - وبُغية تعزيز إطار حقوق الإنسـان في الإقليم، تضـمّن دسـتور عام 2011 ديباجة يؤكد فيها شـعب جزر تركس وكايكوس عزمه على الالتزام بالقيم الديمقراطية لمجتمع عادل وإنساني، سعيا إلى تحقيق الكرامة والازدهار والمساواة والمحبة والعدالة والسلام والحرية للجميع. وإضـافة إلى ذلك، ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الفرع من الدستور الذي ينظم حقوق الفرد وحرياته الأسـاسـية يوفر إطارا قانونيا شـاملا وجامعا بقدر أكبر

يتواءم على نحو أفضل مع تدابير الحماية التي تكفلها الاتفاقية مقارنة بدستور عام 2006 السابق، ويتضح ذلك على سبيل المثال من إضافة احترام الميل الجنسي بوصفه حقا مصونا.

63 - وأُنشِئت لجنة حقوق الإنسان في عام 2008 بوصفها إحدى المؤسسات المكلَّفة بصون الحوكمة الرشيدة بموجب الإطار المحدَّد أساسا في دستور عام 2011. وتتمثل مسؤوليتها الرئيسية في تعزيز فهم حقوق الإنسان واحترامها. وتخضع عملياتها ومهامها لأحكام التشريعات الفرعية المنصوص عليها في الأمر التشريعي المنقَّح لعام 2018 والمتعلق بلجنة حقوق الإنسان لجزر تركس وكايكوس.

64 - وينص الأمر التشريعي المتعلق بأوجه المساواة لعام 2012 على الحماية من التمييز، إضافة إلى ما يرد بذلك الشأن في دستور عام 2011، وهو يحدد الجوانب المشمولة بالحماية وهي السن، والإعاقة، والزواج، والرأي السياسي، والحمل والأمومة، والعرق، والدين أو المعتقد، والجنس والميل الجنسي.

خامسا - البيئة

65 - تتولى إدارةُ البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤوليةَ حفظ موارد الإقليم الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو نصف مساحة الجزر. ويتوقف معظم اقتصاد الإقليم المعتمِد على السياحة على الحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفي حين تشهد جزيرة بروفيدنسياليس، وبدرجة أقل جزيرة ترك الكبرى، تنمية سريعة، يشهد العديد من الجزر الأخرى، مثل كايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية، قدرا أقل من التنمية. وما زالت كايكوس الشرقية في معظمها بمنأى عن تدخل البشر وسليمة من الناحية البيئية.

66 - ولا تزال إدارة البيئة والموارد الساحلية تشترط إجراء تقييم للأثر البيئي لجميع المشاريع الإنمائية على نحو يكفل عدم تسبُّب تلك التنمية في أضرار لا مبرر لها للبيئة، ومراعاة أفضل الخيارات و/أو التخفيف من الآثار الحتمية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُولى اهتمام شديد للتوازن الدقيق بين التنمية وحفظ البيئة.

67 - ولا يزال الإقليم يشارك بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، حيث تُناقَش المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضا توفير الأموال لمشاريع تركز على الاستدامة البيئية.

68 - وقد بدأ الإقليمُ العملَ بشأن عدة تشريعات بيئية هامة، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأنواع، في صلة باتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض وبالأمن البيولوجي، مع تقديم الدولة القائمة بالإدارة الدعمَ في الصياغة في العديد من المجالات. وبالإضافة إلى أعمال الحفظ التي تمولها المملكة المتحدة لحماية الأنواع الأصلية، يجري الإقليم تجارب تتعلق بمعالجة مرض الأنسجة المرجانية الذي يهدد شعابه المرجانية وقطاعي السياحة وصيد الأسماك.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

69 - جزر تركس وكايكوس عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لها.

70 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وهو عضو أيضا في مصرف التنمية الكاريبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، الإقليم عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

71 - ترد في الفرع أولا أعلاه معلومات عن المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

72 - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، عُقد الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، نتيجة لجائحة كوفيد-19، بشكل افتراضي في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عندما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات الأقاليم فيما وراء البحار التابعة لها. وأجرى المشاركون، بحضور رئيس وزراء المملكة المتحدة، مناقشات واسعة النطاق بشأن مواضيع مثل المسائل الاقتصادية، والتصدي لكوفيد-19 والتعافي منه، وحماية الفئات الضعيفة والمسائل البيئية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن البيان الذي أدلى به أمير ويلز في الاجتماع، قبيل المناقشات بشأن البيئة والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستستضيفها المملكة المتحدة في عام 2021، أظهر الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لعلاقتها بالأقاليم الواقعة فيما وراء البحار واعترافها بمساهمتها الكبيرة في تنوعها البيولوجي.

73 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب تلك الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

74 - وقد التزم كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار باستكشاف السبل التي تتيح لهذه الأقاليم الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وأُعلن أيضا أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتها المتعلقة بذلك.

75 - وفي الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

76 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده هي كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة في مجال الحفاظ

على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وأوضح أن حكومة بلده ملتزمة بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي، من أجل ضمان مراعاة أولوياتها في كل مرحلة من مراحل العملية.

77 - وأضاف أنه في حين أن المملكة المتحدة سوف تضطلع بجميع مسؤوليات الدولة ذات السيادة، فإن حكومات المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار متفقة على أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، رهنا فقط باحتفاظ المملكة المتحدة بسلطات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وذكر أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنويا لرصد الأولويات الجماعية والدفع بها قدما.

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

78 - اتّخذت الجمعية العامة، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، القرار 119/75 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2020 (A/75/23) وعلى التوصية التي صدرت لاحقا عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر تركس وكايكوس عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر تركس وكايكوس هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علما بمواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة إلى إرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم وإلى إعادة الديمقراطية بشكل تام في الإقليم على النحو الذي يقرره شعبه؛

(هـ) لاحظت النقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري داخل الإقليم، وأكدت أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المهتمة في عملية التشاور؛

(و) أكدت على أهمية وضع دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات الاستطلاع الشعبي؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية تقديم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(ح) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) شددت على أنه ينبغي أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ي) رحبت بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم؛

(ك) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر تركس وكايكوس ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر تركس وكايكوس والدولة القائمة بالإدارة؛

(ل) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر تركس وكايكوس، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(م) أعادت تأكيد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستديم والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في وجه التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن توفر كل ما يلزم من مساعدة إلى الإقليم، وأن تدعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وأن تعزز القدرات في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، ولا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر تركس وكايكوس وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

المرفق

خريطة جزر تركس وكايكوس